٢٥٢- وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا التِبَاسُهُ أُمِنْ

(وباتفاق) متعلق ينوب فى البيت السابق و (قد) حرف تقليل و (ينوب) فعل مضارع و (الثان) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة فاعل ينوب (ومن باب) فى موضع الحال من الثان و (كسا) مضاف إليه و (فيما) متعلق بينوب وما اسم موصول و (التباسه) مبتدأ وجملة (أمن) بالبناء للمفعول خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره صلة ما والعائد إلى الموصول الهاء المتصلة بالمبتدأ.

الأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثانى، فى باب «ظنّ» والثانى والثالث فى باب «أعلم» وذهب ابن مالك إلى أنه لايتعين إقامة الأول، لا فى باب «ظنّ» ولا فى باب «أعلم» ولكن يشترط ألا يحصل لبس، صاغها نظما ابن مالك:

٢٥٣- فى بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ وَلَاأَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

(فى باب) متعلق باشتهر و (ظن) مضاف إليه (ورأى) معطوف على ظن و (المنع) بالرفع مبتدأ وجملة (اشتهر) خبره والتقدير المنع اشتهر فى باب ظن وأرى فقدم معمول الخبر على المبتدأ وهو لايجوز إلا فى الضرورة لأن الخبر الفعلى لايجوز تقديمه على المبتدأ فمعموله أخرى (ولا) نافية و (أرى) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا و (منعا) مفعول أرى ولا ثانى له لأنه من قولهم رأي أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعى حرمته من الرأى بمعنى المذهب و (إذا) ظرف للمستقبل متضمن معنى الشرط مختص بالجمل الفعلية على الأصح فعلى هذا (القصد) فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر و (ظهر) فعل ماض وهو وفاعله لا محل له لأنه مفسره وإذا كان للفعل معمولان فأكثر، وبنى الفعل لما لم يسمّ فاعله - أقمت واحداً منهما مقام الفاعل، ونصبت الباقى فتقول: «أعطى زيد درهما» و «أعلم زيد عمراً قائماً»، وتقول : «أعطى زيد درهماً يوم الجمعة أمام زيد» فتنصب جميع ماعلق بالفعل غير النائب، وصاغها ابن مالك نظما فى قوله:

٢٥٤- وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا